تقرير : الأزمة المعيشية تتفاقم في الجنوب .. والحكومة عاجزة عن احتواء الأزمة

مواطنون يتساءلون : إلى متى ستظل أزمة الكهرباء تخنق الحياة في العاصمة عدن؟

وضع لا يطاق : انقطاع الكهرباء في ظل درجات الحرارة المرتفعة «معضلة» تؤرق حياة المواطنين بالعاصمة عدن

الأزمة الاقتصادية تتفاقم أكثر والانفجار الاجتماعي وارد لمواجهة الحكومة

الأمناء / تقرير : محمد ناصر الشعيبي :

تعيش المحافظات الجنوبية في أزمة معيشية خانقة نتيجة التدهور المستمر في قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في تكاليف المعيشة ، مما زاد من معاناة المواطنين اليومية وأثقل كاهلهم في ظل وجود حكومة عاجزة عن إيجاد حل .

الأوضاع المعيشية سيئة للغاية، ولا يوجد أمل عن إيجاد حلول حقيقية تخفف من معاناة المواطنين، شعب الجنوب يمر بظروف استثنائية حرجة والدولة تقف عاجزة لمعالجة مشاكل جراء التدهور الاقتصادي، وانهيار قيمة العملة ، الأمر الذي فاقم مشاكل الاقتصاد وصار المواطن عاجزاً عن تلبية متطلباته الحياة اليومية بسبب الارتفاع المتزايد في الأسواق...

إلى متى أزمة الكهرباء تخنق الحياة في العاصمة عدن؟

انقطاع الكهرباء والموجة الحارة.. «معضلة» تؤرق المواطن في العاصمة الجنوبية عدن ،في ظل درجات الحرارة المرتفعة ،فالوضع لا يطاق بالعاصمة عدن..أبناء عدن يعانون بألم جراء إنقطاعات الكهرباء ، بينما لا تقدم الحكومة أي حلول ولا تضع جدول زمني لانتهاء الأزمة»، هكذا يشتكي عدد من المواطنين في عدن من استمرار «أزمة انقطاع الكهرباء».

ويؤثر قطع الكهرباء على أصحاب الأمراض المزمنة مثل السكري الذين «لا يستطيعون تحمل درجات الحرارة المرتفعة «فالوضع لا يطاق بالعاصمة عدن»

«لا أستطيع التحمل»

«لقد مر على هذا الحال أكثر من عشرة اعوام .. وشعب الجنوب يعاني من استمرار الأزمة، فلماذا تستمر الحكومة في تعذيب المواطن ولا تراعي ظروف واحتياجات الناس...

تمر المحافظات الجنوبية بـ أزمة اقتصادية شديدة..

كل المساعي باءت بالفشل، الأزمة الاقتصادية بالمحافظات الجنوبية تتفاقم أكثر ، الانفجار الاجتماعي وارد مع استمرار الحكومة الحالية، يعني «استمرار الأزمة»، ومن الصعب أن يشعر أحد بالمواطنين عند انقطاع التيار الكهربائي المواطن بألم يعاني كل يوم نفسيا وجسديا جراء إنقطاعات الكهرباء ...

ما الحل؟

الحل الوحيد هو على المجلس الانتقالي الجنوبي الانسحاب من الحكومة وفرض إدارة ذاتية وطرد حكومة معاشيق من العاصمة الجنوبية عدن، أما الحلول الجزئية لم تعد تجدي نفعاً مع تفاقم المشكلة الاقتصادية في الجنوب .

نذر تحول الاحتجاجات المطلبية في عدن إلى انتفاضة بوجه الشرعية اليمنية

كيف تحولت عدن إلى رمز لمعاناة السكان من غلاء الأسعار وسوء خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ؟

ما المخاوف الاستثنائية التي أثارتها موجة الاحتجاجات في عدن وكيف تحوّلت الأزمة إلى أمر واقع معترف به رسميا؟

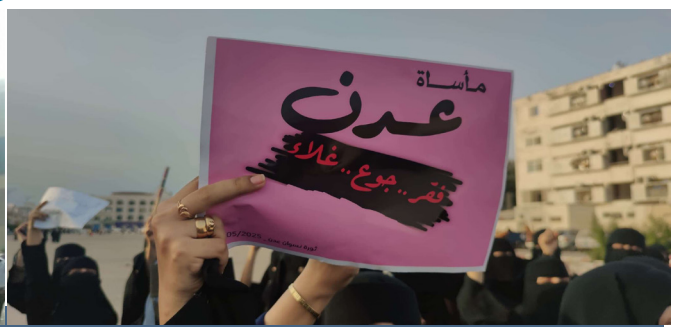

- إزاحة بن مبارك من الحكومة وتعيين بن بريك خلفا له لم يُلمس له أي أثر على الأرض .. ما الأسباب ؟!!

- ما الحل الوحيد أمام حكومة بن بريك لتجاوز تدهور الاقتصاد وانهيار العملة وانعدام الخدمات ؟

الأمناء / خاص

تعيش مناطق تابعة للشرعية اليمنية حالة من الاحتقان الشعبي الناتج عن سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية تتركز بالخصوص في مدينة عدن باعتبارها مقرّا للحكومة المعترف بها دوليا ، ونظرا أيضا لتحوّلها إلى رمز لمعاناة السكان من غلاء الأسعار وسوء الخدمات من كهرباء وماء وصرف صحي، وانعدامها في الكثير من الأحيان.

وتثير موجة الاحتجاجات الجديدة مخاوف استثنائية بشأن المدى الذي يمكن أن تبلغه بسبب كونها جاءت بعد استنفاد السلطة لمختلف محاولاتها للخروج من الأزمة وصولا إلى إحداث تغيير على رأس السلطة التنفيذية بإزاحة أحمد عوض بن مبارك من منصب رئيس الحكومة وتعيين سالم بن بريك خلفا له، وهو التغيير الذي لم يُلمس له أي أثر على الأرض، في وقت تحوّلت فيه الأزمة إلى أمر واقع معترف به رسميا.

ووصف محافظ البنك أحمد غالب المعبقي قبل أيام الوضع الاقتصادي والخدمي في مناطق الشرعية اليمنية بالكارثي قائلا إنّ "الناس لم يستلموا رواتب أبريل ومايو وقد جاء موعد استحقاق راتب يونيو"، مشيرا إلى أن "هناك تضخما جامحا وتدهورا مريعا لسعر صرف العملة وارتفاعا كبيرا في الأسعار."

وتشهد عدن منذ أيام حالة من الغليان الشعبي المتصاعد ومطالبات للحكومة بسرعة التدخل وتوفير الخدمات، في ظل تحذيرات من تطور الاحتجاجات المطلبية إلى انتفاضة شعبية.

ومثّلت الانقطاعات المطوّلة للكهرباء والتي بلغت أحيانا ثماني عشرة ساعة متواصلة في ظل حرارة مرتفعة تجاوزت الأربعين درجة مثار غضب استثنائي ودفعت المحتجين إلى التوجّه إلى مقر الحكومة بقصر معاشيق وقطع شوارع رئيسية في المدينة بالحجارة والإطارات المشتعلة.

وقام متظاهرون برفع لافتات خاطبت مباشرة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي وطالبته بتحمل مسؤوليته إزاء الانهيار القياسي في قيمة العملة وما رافق ذلك من غلاء في الأسعار وانعدام للخدمات.

وسجل الريال اليمني خلال الأيام الأخيرة تراجعا جديدا بلغ أدنى مستوياته في تاريخ البلاد أمام العملات الأجنبية وسط أزمة مالية حادة تفاقمت جراء استمرار توقف تصدير النفط منذ 2022.

ووصل سعر الدولار الواحد إلى 2730 ريالا يمنيا وذلك للمرة الأولى في تاريخ البلاد، فيما وصل سعر الريال السعودي إلى أكثر من 725 ريالا يمنيا.

وجاء هذا التدهور الجديد وسط تحذيرات من تداعيات قاسية على اليمنيين، إذ يعيش نحو ثمانين في المئة منهم تحت خط الفقر بحسب تقارير الأمم المتحدة.

وبدأ تأثير تلك الأوضاع على الحالة الأمنية واستقرار المناطق بما فيها عدن يثير قلق قيادة الشرعية وهو ما عكسه اجتماع للجنة الأمنية العليا ترأسه العليمي، الثلاثاء، وامتزجت في جدول أعماله الشؤون الأمنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وضم الاجتماع الذي حضره محافظ البنك المركزي كلاً من وزير الدفاع محسن الداعري ووزير الداخلية إبراهيم حيدان ومحافظي عدن ولحج وأبين والضالع وتعز إلى جانب قيادات أمنية رفيعة.

وقالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية سبأ إنّ "الاجتماع خصّص لمناقشة مستجدات الأوضاع المحلية والأمنية والاقتصادية ودعم جهود تعزيز الأمن والاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات".

ورأت أوساط متابعة لشؤون مناطق الشرعية اليمنية أن الاجتماع المذكور جاء انعكاسا لقلّة الخيارات في مواجهة الأزمة وتعويل القيادة على الحلّ الأمني بمواجهة ما قد تؤول إليه حالة الغضب الشعبي المتصاعد.

ويظهر ذلك مقدار ضيق هامش التحرّك أمام الحكومة اليمنية لتحسين الأوضاع في ظلّ قيام نفس الظروف التي أدّت إلى الأزمة وفي مقدمها حالة عدم الاستقرار في البلاد وفقدان الشرعية لموردها الرئيسي المتمثّل في عوائد النفط الذي توقّف تصديره منذ استهداف جماعة الحوثي للمنافذ البحرية لتصدير الخام.

ولا يبقى أمام حكومة بن بريك سوى الحلّ الوحيد المعتمد منذ فترة وهو التعويل على المساعدات الخارجية وتحديدا التمويلات السعودية من هبات وودائع في البنك المركزي، والتي لعبت دورا كبيرا في الحفاظ على تماسك الحكومة ومساعدتها على تحمّل نفقاتها التشغيلية والقيام بالحدّ الأدنى من التزاماتها تجاه السكان، لكن من دون أن تمثّل حلاً جذريا للأزمات والمصاعب المعيشية والخدمية المتفاقمة في العاصمة عدن والمحافظات المحررة.